S

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

S/1997/237
19 March 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن

التقرير المرحلي الثاني والعشرون للأمين العام عن بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا

أولا - مقدمة

١ - يقدم هذا التقرير عملا بقرار مجلس الأمن ١٠٨٣ (١٩٩٦) المؤرخ ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦، الذي مدد المجلس بموجبه ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا حتى ٣١ آذار/مارس ١٩٩٧. ويقدم التقرير معلومات مستكملة بشأن التطورات المستجدة في ليبريا منذ تقديم تقريري السابق المؤرخ ٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧ (S/1997/90) ويتضمن توصيات بشأن الدور الذي ينبغي أن تقوم به بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا في الانتخابات الليبرية الوشيكة.

ثانيا - الجوانب السياسية

٢ - خلال الفترة قيد الاستعراض، أحرز مزيد من التقدم نحو تنفيذ اتفاق أبوجا. وتحققت إنجازات هامة في نزع سلاح المقاتلين الذي كان مقررا، بموجب الجدول الزمني المنقح لتنفيذ اتفاق أبوجا أن يُنجز، بحلول ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧. وقد انضمت إلى فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بعض القوات الإضافية المتعهد بها وواصل التوسع في وجوده إلى داخل البلد، مما يسر زيادة وصول الوكالات الإنسانية إلى تلك المناطق. وبعد تحسن حالة الأمن بدأ السكان المدنيون تدريجيا في اكتساب الطمأنينة اللازمة للتنقل بحرية في بعض المناطق التي كانت غير آمنة في البلد. كما أن مستوى نزع السلاح الذي تحقق حتى الآن جعل من الممكن البدء في الإعداد لإجراء الانتخابات. وقد بدأت الأمم المتحدة، بالتشاور مع الحكومة الوطنية الانتقالية الليبرية والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وشركاء آخرين، في الإعداد فعلا للقيام بدورها في العملية الانتخابية.

٣ - وكجزء من عمليات التقييم الدورية المنصوص عليها في إطار اتفاق أبوجا، عقدت لجنة التسعة التابعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا اجتماعها الوزاري الثاني في مونروفيا في ١٣ و ١٤ شباط/فبراير ١٩٩٧ برئاسة الزعيم توم إيكيمي، وزير خارجية نيجيريا. وشارك في الاجتماع ممثلو الدول الأعضاء في اللجنة بما فيها بنن وبوركينا فاصو وتوغو والسنغال وغامبيا وغانا وغينيا وكوت ديفوار ونيجيريا، فضلا عن ليبريا وسيراليون ومالي والنيجر. وحضر الاجتماع أيضا ممثلي الخاص والشخصية البارزة من منظمة الوحدة الأفريقية والمبعوث الخاص لرئيس الولايات المتحدة الأمريكية إلى ليبريا وأطراف أخرى مهتمة.

210397 200397 200397 97-07296

٤ - وخلال الاجتماع، أجرى الوزراء مشاورات مكثفة مع مجلس الدولة أسفرت عن اتخاذ قرارات هامة بشأن تنفيذ المرحلة الأخيرة من عملية السلم ولا سيما إجراء الانتخابات. أما التوصيات التي أسفرت عنها تلك المداولات فقد أيدها الآن رئيس الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ويجري مناقشتها في الفرع الرابع أدناه.

٥ - وتمشيا مع اتفاق أبوجا الذي يشترط على من يتقلدون مناصب عامة ويرغبون في التقدم للانتخابات التخلي عن مناصبهم بحلول ٢٨ شباط/فبراير ١٩٩٧، فقد استقال كل من جورج بولي، والحاج كروما، وتشارلز تايلور من مجلس الدولة. وخلفهم ثلاثة أعضاء جدد أقسموا اليمين في ٧ آذار/مارس ١٩٩٧. واستقال أيضا رئيس الجمعية الوطنية التشريعية المؤقتة وعدة أعضاء فيها يعتزمون التنافس على مقاعد في الجمعية الوطنية التشريعية.

٦ - وأثناء تفتيش مقر الحكومة في ٦ آذار/مارس كجزء من العمليات الجارية لاسترداد الأسلحة التي لم تسلم خلال فترة نزع السلاح الرسمية، اكتشف فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا مجموعة من الأسلحة والذخائر هناك. وفي ٧ آذار/مارس، أجري التفتيش في نفس الوقت في مقار إقامة أعضاء مجلس الدولة الثلاثة المستقيلين جورج بولي والحاج كروما وتشارلز تايلور، فضلا عن مقر إقامة روزفلت جونسون. ولم توجد أي أسلحة غير مشروعة في مقري إقامة بولي وتايلور وجونسون ولكن السيد كروما احتجز في أعقاب اكتشاف حمولة ثلاث شاحنات من الأسلحة والذخائر في منزله بمونروفيا.

٧ - وظلت الحالة في البلد عقب اكتشاف مخابئ الأسلحة في مقر إقامة السيد كروما واعتقاله هادئة نسبيا. ووجّه الميجور جنرال فيكتور مالو، قائد قوة فريق المراقبين العسكريين، تحذيرا علنيا إلى الليبريين مؤداه أن فريق المراقبين العسكريين لن يتهاون إزاء أي عمل قد يؤدي إلى الإخلال بالسلام وأكد مجددا تصميم فريق المراقبين العسكريين على استرداد الأسلحة المخبأة.

٨ - بيد أنه في ١٤ آذار/مارس، طلب قائد قوة فريق المراقبين العسكريين سحب جميع التهم الموجهة ضد السيد كروما وسط مشاعر القلق التي أعرب عنها كثير من الليبريين البارزين بشأن الأثر المحتمل لاعتقاله على عملية السلام الهشة، في ضوء البيان الذي أدلى به السيد كروما واعترف فيه بأنه قد أخطأ باحتفاظه بالأسلحة إلى ما بعد ٣١ كانون الثاني/يناير. وطلب قائد القوة أيضا من السلطات الليبرية أن تصدر عفوا عاما عن جميع الأشخاص الآخرين المعتقلين لحيازة أسلحة غير مشروعة بعد نهاية فترة نزع السلاح الرسمية.

٩ - وعقب حل الفصائل المسلحة في ٣١ كانون الثاني/يناير، شهدت الفترة قيد الاستعراض عملية إنعاش للمجتمع المدني، كما أن الأحزاب السياسية التي ظلت في سُبات عميق خلال الحرب الأهلية جرت إعادة تنشيطها من أجل الإعداد للانتخابات. وفي ١٨ آذار/مارس ١٩٩٧، سجلت ثمانية أحزاب سياسية لدى

اللجنة المخصصة للانتخابات، بينما اقترح تسجيل ١٢ حزبا آخر. وتعكف هذه الأحزاب على اختيار مرشحيها لانتخابات الرئاسة.

١٠ - وفي الأسابيع القليلة الماضية، عقد رئيس مجلس الدولة عددا من الاجتماعات لمجلس الوزراء من أجل مناقشة حالة الأمن في مونروفيا على ضوء ازدياد حوادث السرقة المسلحة. وجرى أيضا الاضطلاع ببعض الإصلاحات داخل قوات الشرطة، مع تعيين مدير شرطة جديد.

١١ - وفي رسالتي الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن المؤرخة ٢٥ شباط/فبراير ١٩٩٧ (S/1997/167)، أبلغته بنتائج الاجتماع الوزاري الثاني للمؤتمر الاستثنائي المخصص لدعم عملية السلام في ليبريا الذي عقد في نيويورك في ٢٠ شباط/فبراير ١٩٩٧ وحضره ما يربو على ١٤٠ مشاركا. وكما أبلغت الرئيس في رسالتي، أثبتت الدرجة العالية التي تحقق بها توافق الآراء أنه توجد حاليا، في ليبريا وخارجها، الإرادة السياسية اللازمة لإنجاح عملية السلام. ولاحظت أيضا أن المانحين قد أبدوا بوضوح استعدادهم لتقديم الموارد اللازمة وأن الاجتماع قد صدرت عنه إشارة بالغة الوضوح موجهة إلى الأطراف ومفادها أنه إذا أحرزت تقدما فإن المجتمع الدولي سيستجيب بسخاء.

ثالثا - الجوانب العسكرية

حالة وقف إطلاق النار

١٢ - استمر السلام النسبي سائدا في جميع أنحاء ليبريا، ولم يبلغ عن أي انتهاكات لوقف إطلاق النار منذ ١٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧. وقد رفضت اللجنة المعنية بالتحقيق في انتهاكات وقف إطلاق النار الشكاوى المقدمة من كل من جناح جونسون وجناح الجنرال الحاج كروما في حركة التحرير الليبرية المتحدة، بوصفها شكاوى لا أساس لها.

نزع السلاح والتسريح

١٣ - عقب انتهاء الموعد المحدد لنزع السلاح في ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧ أعلن فريق المراقبين العسكريين عن فترة سماح مدتها أسبوع واحد للسماح للمقاتلين الذين لم تتح لهم الفرصة لنزع السلاح بالقيام بذلك. وخلال فترة نزع السلاح الرسمية الممتدة من ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ إلى ٩ شباط/فبراير ١٩٩٧، جرى نزع سلاح ما مجموعه ٢٠ ٣٣٢ مقاتلا (٦١,٦١ في المائة من المجموع المقدر بـ ٠٠٠ ٣٣) بإشراف بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا (انظر المرفق الأول)، بينما تولى مكتب الأمم المتحدة لتنسيق المساعدة الإنسانية تسريح ٢١ ٣١٥ مقاتلا، بمن فيهم ٤ ٣٠٦ مقاتلين من الأطفال دون سن ١٨ سنة و ٢٥٠ مقاتلة راشدة. وجرى أيضا تسليم ما يربو على ٩ ٥٧٠ سلاحا و ١,٢ مليون قطعة ذخيرة. بيد أنه ما زالت توجد جيوب من المقاتلين المسلحين في مناطق تعذر الوصول إليها خلال فترة نزع السلاح الرسمية، ولا سيما في مقاطعتي غراند كرو وميريلاند. ويزمع كل من فريق المراقبين العسكريين وبعثة

مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا القيام بعمليات لنزع السلاح في تلك المناطق بالتعاون مع القادة المحليين السابقين للفصائل المسرحة.

١٤ - ومنذ نهاية عملية نزع السلاح، واصلت بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا، بالتشاور مع فريق المراقبين العسكريين، التشجيع على نزع السلاح الطوعي بإبقاء ١٠ من مراكز نزع السلاح والتسريح الـ ١٥ التابعة لها مفتوحة، وبعرضها إصدار بطاقة هوية من مكتب الأمم المتحدة لتنسيق المساعدة الإنسانية لأي شخص يسلم سلاحا صالحا للاستعمال. وقد أسفر هذا عن جمع ٨٩ سلاحا و ٢٤٤ قطعة ذخيرة إضافية. وجرى استرداد معظم هذه الأسلحة من بو ووترسايد وبونغ من ماينز وبوكانان ومونروفيا وتوبمانبرغ وفوانجاما. وفي نفس الوقت، فإن عمليات التطويق والبحث التي يقوم بها فريق المراقبين العسكريين قد أسفرت عن استرداد ٩١٧ سلاحا و ١٦٢ ١٢٢ قطعة ذخيرة أخرى فضلا عن إلقاء القبض على ٩٨ مقاتلا.

نشر فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وبعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا

١٥ - انضمت للخدمة مؤخرا كتيبة من مالي قوامها ٦٥٠ فردا وكتيبة غانية مكونة من ٥٠٠ فرد، فازداد قوام فريق المراقبين العسكريين إلى قرابة ٠٠٠ ١٠ فرد يجري نشرهم حاليا في جميع أنحاء البلد باستثناء مقاطعتي غراند كرو ونهر سيس، حيث يتوقع نشرهم في القريب العاجل. ويرى فريق المراقبين العسكريين، وتؤيده بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا تماما، أنه ستلزم ثلاث كتائب إضافية كي تتمكن قوة حفظ السلام من أداء المهام المتصلة بالأمن وغيرها من المهام المتوخاة لها خلال الانتخابات الوشيكة. وستمكّن هذه القوات أيضا فريق المراقبين العسكريين من الانتشار في مقاطعتي غراند كرو ونهر سيس ومن تعزيز وجوده في مقاطعات لوفا وسينو وميريلاند.

١٦ - وفي اجتماع لرؤساء أركان الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا عُقد في مونروفيا في ١٠ و ١١ شباط/فبراير أعرب رؤساء أركان بنن وبوركينا فاصو وغامبيا والنيجر اعتزام حكوماتهم تقديم قوات إضافية إلى فريق المراقبين العسكريين.

١٧ - وقد وصل العنصر العسكري في بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا الآن إلى كامل قوامه المأذون به والمؤلف من كبير مراقبين عسكريين و ٩٢ مراقبا عسكريا نشر معظمهم في مواقع نزع السلاح العشرة الموجودة في بو ووترسايد، وبوكانان، وتوبمانبرغ، وزويدرو وتابيتا، وفوانجاما، وغبارنغا، وكاكاتا، وغرينفيل، وهاربر، وفي مقر قيادة بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا في مونروفيا (انظر المرفق الثاني والخريطة).

رابعا - العملية الانتخابية

١٨ - في ١٠ شباط/فبراير ١٩٩٧، وبعد أن انتهت مرحلة نزع السلاح والتسريح رسميا، وجّهتُ إلى رئيس مجلس الأمن رسالة أحلت إليه فيها نسخة من توصيات الأمم المتحدة بشأن إطار لإجراء الانتخابات في ليبريا أعد بناء على طلب مجلس الدولة في أعقاب مشاورات مع رئيس الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وتم التوصل فيما بعد إلى اتفاق بين مجلس الدولة ولجنة التسعة التابعة للجماعة الاقتصادية بشأن إطار أساسي لإجراء الانتخابات في ليبريا، والاتفاق يتماشى في جوهره مع الجوانب المقترحة في التوصيات.

١٩ - وفي رسالة مؤرخة ١٨ شباط/فبراير، أكد لي رئيس الجماعة الاقتصادية تأييده للتوصيات الانتخابية التي انبثقت عن مداولات الاجتماع الوزاري، وطلب مني التأييد في هذا المجال. وأشار الرئيس إلى أنه كان قد طلب إلى مجلس الدولة الليبري اتخاذ خطوات لضمان تنفيذ التوصيات قبل نهاية شباط/فبراير ١٩٩٧. وأبلغني رئيس الجماعة الاقتصادية أنه سيتشاور أيضا مع سائر رؤساء دول الجماعة الاقتصادية بشأن المسائل المتصلة بتنفيذ عملية السلام.

٢٠ - وفيما يلي التوصيات التي أيدها رئيس الجماعة الاقتصادية:

(أ) أن يتم الالتزام بدقة بتاريخ الانتخابات المحدد بيوم ٣٠ أيار/مايو ١٩٩٧ وفقا لخطة أبوجا المنقحة للسلام؛

(ب) أن تتولى لجنة انتخابات مستقلة تنظيم الانتخابات وإجراءها على أن تتألف من سبعة مواطنين ليبريين: ثلاثة منهم تُعيّنهم الفصائل المتحاربة سابقا وأربعة يتم اختيارهم من المجتمع المدني. وسيُعيَّن رئيس اللجنة من بين الأعضاء السبعة بعد إجراء المشاورات الواجبة مع الجماعة الاقتصادية. وتساعد اللجنة الانتخابية لجنة من المستشارين التقنيين تتألف من ثلاثة ممثلين، واحد عن كل من الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا، والأمم المتحدة، ومنظمة الوحدة الافريقية. ولا يمارس المستشارون التقنيون الذين سيشاركون في جميع مداولات اللجنة أي حق في التصويت. وتجتمع لجنة الانتخابات قريبا لإعداد مجموعة مواد انتخابية للانتخابات المقبلة؛

(ج) أن تبت المحكمة العليا في المنازعات الناشئة، وسيعين أعضاؤها بالتشاور مع السلطات القضائية الليبرية ونقابة المحامين لكي تستعرضها الجماعة الاقتصادية؛

(د) أن يتألف البرلمان الذي سيجري انتخابه من مجلسين، هما: مجلس النواب ويتألف من ٦٤ عضوا، ومجلس الشيوخ ويتألف من ٢٦ عضوا وستجري الانتخابات على أساس التمثيل النسبي في إطار هيئة انتخابية وحيدة؛

(هـ) من المقبول ألا يصوت اللاجئون في البلدان المضيفة لهم. وفي هذا السياق، أحاطت لجنة التسعة التابعة للجماعة الاقتصادية علما بصورة خاصة بالمعارضة الشديدة التي أبدتها كل من غينيا وكوت ديفوار لمسألة تصويت اللاجئين داخل أراضيهما. غير أن وزيري الخارجية حثا الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة على المساعدة في إعادة اللاجئين الراغبين في العودة إلى ليبريا للمشاركة في الوقت المناسب في عملية التسجيل والتصويت، على أن تتم إعادتهم إلى وطنهم على الفور.

٢١ - وأيد رئيس الجماعة الاقتصادية ترشيح مجلس الدولة لسبعة أشخاص ليكونوا أعضاء في لجنة الانتخابات. كما أحيلت الترشيحات المتعلقة بالمحكمة العليا إلى الجماعة الاقتصادية للحصول على موافقتها. وقامت الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية الجماعة الاقتصادية بتسمية مرشحيها للعمل كمستشارين تقنيين في لجنة الانتخابات. ومن المتوقع أن يتولى هؤلاء مهامهم في هذا الشهر.

٢٢ - وفي ٢٦ شباط/فبراير، أوفدت بعثة تقييم انتخابية إلى ليبريا من أجل تقييم الاحتياجات الانتخابية الحالية وتقديم توصيات بشأن الدور الذي يمكن أن تقوم به بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا في العملية الانتخابية. وإضافة إلى منروفيا، سافرت البعثة أيضا إلى أبوجا لإجراء مناقشات مع ممثلي الجماعة الاقتصادية.

٢٣ - وتوصلت البعثة إلى نتيجة مفادها أن الظروف السائدة في ليبريا توفر أساسا معقولا لتنظيم وإجراء الانتخابات وإنه يمكن إجراء تلك الانتخابات في يوم ٣٠ أيار/مايو ١٩٩٧، وهو تاريخ تلتزم به جميع الجهات الفاعلة التزاما قويا. ويمكن القول، بعبارات عامة، إن هذا الجدول الزمني يستتبع سن القانون الانتخابي والأنظمة الانتخابية بحلول نهاية آذار/مارس، وتسجيل الناخبين في نيسان/أبريل، وإجراء الحملة الانتخابية في أيار/مايو.

٢٤ - وفي ضوء القرار القاضي بعدم قيام اللاجئين بالتسجيل أو التصويت في بلدان اللجوء، استنتجت البعثة أن اشتراك اللاجئين يمكن النهوض به على أفضل وجه عن طريق اتباع نهج استباقي لإعادتهم إلى الوطن يكون مقترنا بجهود إضافية لتسهيل تسجيل العائدين وإدلائهم بأصواتهم.

٢٥ - وفيما يتعلق بتوفير المساعدة التقنية للعملية الانتخابية، لاحظت البعثة أن الاحتياجات الكلية من المساعدة التقنية الدولية اللازمة للانتخابات تتراوح، حسب تقدير المانحين، ما بين ١٠ و ١٢ مليون دولار، باستثناء تكاليف فريق المراقبين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وبعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا. واستنادا إلى الالتزامات التي قطعها المانحون الرئيسيون على أنفسهم، استنتجت البعثة أن هناك من الأموال المتاحة ما يكفي للاضطلاع بصورة مرضية بالجوانب التقنية من العملية الانتخابية، وأن من غير المتوقع أن يُطلب، من الأمم المتحدة أن تشتري لوازم الاقتراع أو غيرها من الأشياء الأخرى اللازمة للانتخابات أو أن تمول جوانب هامة من العملية الانتخابية.

٢٦ - ومع ذلك، فمن المتوقع أن تقوم منظومة الأمم المتحدة بدور أساسي في الانتخابات المقبلة. إذ سيوفر برنامج الأمم المتحدة الانمائي، بالاقتران مع منظمات دولية أخرى، مساعدة تقنية هامة للسلطات الانتخابية تمتد من إسداء المشورة بشأن ادارة الانتخابات إلى وضع تقديرات للناخبين وتسجيل الناخبين وإحصاء الأصوات والتثقيف المدني. أما الدور الذي يتوقع أن تقوم به بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا فإنه، وإن كان محدودا، لا يقل عن ذلك أهمية. فبالإضافة إلى الولاية الحالية للبعثة المتمثلة في مراقبة العملية الانتخابية والتحقق منها، من المتوقع أساسا أن تعمل يدا بيد مع الجماعة الاقتصادية لضمان التنسيق الملائم للعملية الانتخابية. وستشكل الأصول والموارد السوقية التابعة لبعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا عنصرا رئيسيا في هيكل النقل والمعلومات المساند لعملية التسجيل وإحصاء الأصوات. وستقدم بعثة المراقبين الدعم أيضا لمسألة تثقيف الناخبين.

٢٧ - وقد تناولت المناقشات مع سلطات الجماعة الاقتصادية مفهوم إنشاء آلية للتنسيق المشترك تركز على أربع مهام رئيسية هي:

(أ) كفالة تلبية الاحتياجات التشغيلية وبقاء العملية نفسها على مسارها؛

(ب) تنسيق ترتيبات الانتشار والسوقيات والأمن للمراقبين الدوليين؛

(ج) تبيان الثغرات الموجودة في العملية الانتخابية واحتياجاتها؛

(د) التصديق المشترك على مدى حرية ونزاهة الانتخابات.

٢٨ - وستعمل لجنة التنسيق المشترك بصورة مرنة وغير رسمية وستتولى رئاستها بصورة مشتركة الجماعة الاقتصادية والأمم المتحدة. ومن الناحية العملية، سيباشر هذه السلطة ممثلو المنظمتين في منروفيا. وستضم الآلية أيضا قائد قوة فريق المراقبين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وكبير المراقبين العسكريين لبعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا؛ وكذلك رئيس العنصر الانتخابي في كل من بعثة المراقبين والجماعة الاقتصادية. وستُدعى منظمة الوحدة الأفريقية إلى الاشتراك في العملية. كما سيظل الاتصال الوثيق والمنتظم مفتوحا مع جميع الجهات الفاعلة الرئيسية، وكذلك مع وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة.

٢٩ - واستنادا إلى تقييمي للحالة الراهنة في ليبريا والمساهمة المستمرة التي يمكن أن تقدمها بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا لعملية السلام، فإنني أوصي بما يلي:

(أ) أن تعزز الوحدة الانتخابية التابعة لبعثة المراقبين، والتي تضم حاليا شخصا واحدا فقط، بإضافة ثلاثة موظفين لشؤون الانتخابات إليها في مقر البعثة و ٣٦ مراقبا مدنيا للانتخابات سيكون ٣٣

منهم من متطوعي الأمم المتحدة وسيصل هؤلاء المتطوعون إلى الموقع في مطلع نيسان/أبريل؛ وأن يعين خبير استشاري للعمل كمستشار تقني للأمم المتحدة وكعضو في لجنة الانتخابات لا يتمتع بحق التصويت؛

(ب) أن يعيَّن ٢٠٠ فرد إضافي من بين موظفي بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا وموظفي الأمم المتحدة الحاليين، وكذلك من الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية، مثل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، لمراقبة عمليات الاقتراع وعد الأصوات على أن يبقى هؤلاء في البلد لمدة أسبوع واحد تقريبا بدءا من ٢٤ أيار/مايو أو نحوه؛

(ج) أن تُتخذ التدابير اللازمة لإجراء "عد سريع"؛

(د) أن يتيح المجتمع الدولي موارد إضافية لدعم الجهود الرامية إلى التشجيع على إعادة اللاجئين إلى أوطانهم وتقديم المساعدة لهم؛

(هـ) أن يتم التوصل إلى تفاهم واضح مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بشأن مسؤولياتها المتعلقة بحماية وأمن الموظفين الدوليين خلال العملية الانتخابية.

٣٠ - ويشكل الإعلام مكونا رئيسا من الأعمال التحضيرية الانتخابية، لا سيما وأن وسائط الإعلام الحالية في ليبريا متحيزة للغاية. ومن أجل كفالة حصول الناخبين الليبريين على معلومات محايدة وواقعية عن العملية الانتخابية، وإجراءات التصويت والمسائل ذات الصلة، فإنني أوصي كذلك بأن يؤذن لبعثة المراقبين باتخاذ الترتيبات الملائمة لإنتاج وإذاعة برامج إذاعية يومية تعدها البعثة وموظفو الإعلام التابعون لوكالات الأمم المتحدة. وهذا يستتبع استئجار مرافق للإنتاج وتأمين الحصول على فترة للبث الإذاعي في محطات الإذاعة المحلية وكذلك زيادة عدد موظفي بعثة المراقبين، بما في ذلك إعارة موظف إذاعي مهني واحد.

٣١ - ومن المتوخى تحويل مواقع نزع السلاح الحالية إلى قواعد لمراقبة الانتخابات. وسيرفع عددها من ١٠ إلى ١٤ قاعدة لكفالة تغطية جميع المقاطعات الإثنتي عشرة (خارج منروفيا) تغطية ملائمة، على أن توجد قاعدتان في كل من لوفا ونيمبا. وتعتزم بعثة مراقبي الأمم المتحدة وفريق المراقبين التابع للجماعة الاقتصادية الانتشار عما قريب في مقاطعتي غراند كرو وريفر سيس. وستشترك كل قاعدة من قواعد مراقبة الانتخابات مع معسكر لفريق المراقبين التابع للجماعة الاقتصادية في موقعه.

٣٢ - وفي كل قاعدة لمراقبة الانتخابات، سيوجد ثلاثة إلى أربعة أفرقة متنقلة يضم كل منها، قدر المستطاع، مراقبا مدنيا كقائد للفريق، ومراقبا عسكريا. وبالإضافة إلى ذلك، سيُندب مراقب عسكري واحد للعمل في مرفق الاتصالات المنشأ في كل قاعدة بحيث يمكن المحافظة على اتصالات فعالة في جميع الأوقات بين الفريق المتنقل والقائد المحلي لفريق المراقبين التابع للجماعة الاقتصادية ومقر بعثة مراقبي

الأمم المتحدة، في منروفيا. ويتوقف عدد الأفرقة المتنقلة في كل قاعدة على كثافة السكان. وسيغطي منروفيا ستة أفرقة متنقلة تعمل من مقر بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا.

خامسا - حقوق الإنسان

٣٣ - يعمل حاليا ببعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا ثلاثة موظفين لشؤون حقوق الإنسان وهي الآن في وضع يسمح لها برصد مسائل حقوق الإنسان على نحو أدق. وقد بدأ رصد حقوق الإنسان في السجون وفي مجال التثقيف المدني. وتستخدم المنظمات الليبرية لحقوق الإنسان فترة ما قبل الانتخابات لتوعية السكان الليبريين بحقوقهم ولمعالجة مجموعة عريضة من مسائل حقوق الإنسان. وتساعد البعثة هذه المنظمات بتحديد المصادر المحتملة لتمويل برامجها وبدعم مبادراتها بشكل علني.

٣٤ - وتواصل الأوساط الليبرية المعنية بحقوق الإنسان تعزيز ذاتها وفرض وجودها على الساحة السياسية والاجتماعية الليبرية. وتعمل حاليا عدة منظمات مع بعض من أجل أن تنشئ، بمساعدة البعثة، مركز ليبريا لحقوق الإنسان في مونروفيا. وسيؤدي المركز المقترح دور مركز تنسيق لمعالجة مسائل حقوق الإنسان في ليبريا وسيضم المكتبة الوطنية لمسائل حقوق الإنسان.

٣٥ - وقد أنهت البعثة تحقيقاتها في الكمين الذي نُصب في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ لسيارة أجرة على طريق بومي السريع وقُتل فيه أربعة أشخاص. وقد اعتقل شخصان مشبوها فيهما ودلاّ على تسعة أفراد آخرين يدعى أنهم تعاونوا معهما في القيام بالهجوم. والاثنان حاليا رهنَ الاحتجاز في انتظار المحاكمة. وينتمي جميع المشتبه فيهم الأحد عشر إلى قوة الدفاع الكونفولية المنحلة حاليا.

٣٦ - وأبلغت السلطات المحلية أن قرابة ٥٠ من الأشخاص الذين اختطفوا بعد المذبحة التي وقعت في سنجي، مقاطعة غراند كيب ماونت في أيلول/سبتمبر ١٩٩٦، قد أُطلق سراحهم وعادوا إلى منازلهم. وتبين المقابلات التي أجراها موظفو شؤون حقوق الإنسان التابعون للبعثة أن عملية الإفراج جاءت بعد اتفاق بين قادة جناح كروما وجناح جونسون من حركة التحرير الليبرية المتحدة السابقة في المنطقة على وقف الأعمال العدائية وإقامة علاقات ودية.

٣٧ - وإثر ادعاءات بأن بعض الجنود التابعين لفريق المراقبين ربما أساؤوا معاملة المقاتلين السابقين أثناء عمليات استرداد الأسلحة التي أجريت بعد انتهاء فترة نزع السلاح الرسمية، دعت البعثة فريق المراقبين إلى إجراء تحقيق. وذكر فريق المراقبين أنه بدأ تحقيقا في المسألة.

سادسا - الجوانب الإنسانية

عمليات الإغاثة

٣٨ - رغم أن القيود المفروضة على حركة مجتمع المساعدة الإنسانية، وعلى أنشطته ما زالت قائمة ورغم رداءة أحوال الطرق، يواصل مجتمع المساعدة الإنساني توسيع نطاق عملياته داخل ليبريا وتيسير إمكانيات وصوله إلى السكان هناك. وتستخدم المواقع المتبقية لنزع السلاح والتسريح أيضا كمراكز لمرحلة إعادة الإدماج الأولى وكقواعد حيوية لتقديم الخدمات الصحية والإنسانية في الأرياف. وبإمكان مجتمع المساعدة الإنسانية الوصول الآن إلى ١٢ من المقاطعات الـ ١٣، وتشكل غراند كرو الاستثناء. وبدأ اللاجئون والمشردون في العودة إلى ديارهم يشجعهم على ذلك تواجد عمال المساعدة الإنسانية وتزايد نشاطهم.

٣٩ - ويواصل برنامج الأغذية العالمي توزيع قرابة ١٠٠ ٢ طن متري من السلع الغذائية المتنوعة كل شهر على نحو ٠٠٠ ٢٥٠ من المشردين واللاجئين في المناطق الممكن الوصول إليها من البلد. ويدير البرنامج أيضا برنامجا لتقديم الأغذية في المدارس، ويواصل تقديم الدعم لبرامج التغذية التكميلية والمعالجة التي تديرها منظمات طبية غير حكومية في أربع مقاطعات.

٤٠ - وتواصل منظمة الصحة العالمية تقديم الدعم لبرامج وزارة الصحة والرعاية الاجتماعية مع التشديد على رصد الأمراض ومكافحتها. وقامت منظمة الصحة العالمية أيضا بتدريب ٣٠٠ من عمال الصحة على الوقاية من الأمراض ومكافحتها.

٤١ - وتقوم منظمة الأمم المتحدة للطفولة، بالتعاون مع برنامج الأغذية العالمي، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، ووزارة التعليم والمنظمات غير الحكومية، بتنشيط ٨٣٠ ١ مدرسة ابتدائية في ست مقاطعات. وتواصل منظمة الطفولة أيضا تأمين توافر الخدمات الصحية الأساسية ومرافق المياه والتصحاح المناسبة للمشردين في الداخل وللمجتمعات المحلية الريفية.

٤٢ - ومع التحسن الكبير في الأحوال الأمنية الناشئ عن عملية نزع السلاح والتسريح، بدأت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين خطة عملها لتيسير العودة الطوعية إلى الوطن لما يقدر بـ ٧٨٠ ألف من اللاجئين الليبريين من بلدان اللجوء داخل المنطقة دون الإقليمية وتيسير إعادة إدماجهم. ولهذا الغرض، تتعاون المفوضية مع سائر الوكالات والشركاء المنفذين في تأهيل المجتمعات المستقبلة بهدف الإسراع بإعادة الإدماج. ويتوقع أن تقوم المفوضية، على سبيل الأولوية، بتيسير العودة الطوعية إلى الوطن لجميع اللاجئين الراغبين في المشاركة في الانتخابات المقبلة. وستفتتح مكاتب ميدانية إضافية في مناطق العودة الرئيسية لتعزيز الحماية ورصد عملية إعادة إدماج اللاجئين.

البرامج الانتقالية وبرامج إعادة الإدماج

٤٣ - جرى تخفيض عدد الموظفين المحليين في كل موقع من مواقع التسريح وسيخفض من جديد في نهاية آذار/مارس. وسيخفض هذا عدد موظفي التسريح الوطنيين التابعين لمكتب تنسيق المساعدة الإنسانية من عدد كان مجموعه ١٥٩ في آذار/مارس، إلى ٩٦ في نيسان/أبريل، وتستخدم هذه المواقع أيضا كقواعد للأنشطة الانتقالية في المناطق التي توجد بها، وينتظر أن تستمر في أداء هذا الدور حتى أوائل حزيران/يونيه ١٩٩٧ على أقل تقدير.

٤٤ - وتشكل عملية إعادة الإدماج حاليا نقطة التركيز الرئيسية للجهود وقد اكتسبت البرامج الانتقالية زخما مرضيا. وتضطلع حاليا بالبرامج ثلاث جهات فاعلة رئيسية: الاتحاد الأوروبي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومكتب تنسيق المساعدة الإنسانية التابع للأمم المتحدة. ويقوم هذا المكتب بتنسيق الأنشطة الانتقالية، بينما ستقوم وزارة التخطيط وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتنسيق برامج إعادة الإدماج الطويلة الأجل، وستضطلع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بدور قيادي في أنشطة إعادة الإدماج الأولى في المناطق الرئيسية للعائدين. وتشغّل مشاريع الاتحاد الأوروبي، التي تتركز في الجنوب الشرقي، ٣ ٠٠٠ من المدنيين والمقاتلين السابقين. وتشمل مشاريع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/ مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع أشغال التعمير المدنية. وحتى ١٤ آذار/مارس ١٩٩٧، كان هناك ٤٧ مشروعا من ذلك القبيل تشغّل ٢ ٩٥٢ من المدنيين والمقاتلين السابقين. وأقر مكتب تنسيق المساعدة الإنسانية التابع للأمم المتحدة، الذي تنفذ مشاريعه عن طريق منظمات غير حكومية، ١٢ مشروعا ستشغّل ١ ٢٠٠ فرد إضافي من المقاتلين السابقين وغيرهم من الأشخاص المتضررين من الحرب.

٤٥ - وبدأت منظمة العمل الدولية، بتمويل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، برنامج تدريب مهني لزيادة توفر اليد العاملة الماهرة وزيادة الوظائف. ويتوقع أن يستفيد ١ ١٠٠ شخص من هذا البرنامج كما يتوقع أن يتسع نطاقه ليشمل كامل البلد حسبما تسمح به الظروف.

٤٦ - وتقود منظمة الأمم المتحدة للطفولة عملية إعادة إدماج الجنود السابقين من الأطفال، بهدف توجيههم إلى مؤسسات التعليم المهني أو النظامي. وقد جمع شمل معظم الأطفال من المقاتلين المسرحين البالغ عددهم ٤ ٣٠٦ أطفال بأسرهم. وما زال عدد قليل منهم في منازل انتقالية في انتظار اقتفاء أثر الاستدلال على أسرهم.

٤٧ - وتتعاون منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة مع القطاع الخاص على وضع برنامج تأهيل توفر في إطاره للمقاتلين السابقين مواطن عمل في مزارع المطاط الصغيرة التي تم تحديد قرابة ٤٠ منها. ووضعت هيئة تنمية الغابات ومنظمة الأغذية والزراعة مقترحا لإصلاح الغابات العمومية في مقاطعة بومي مما سيولد ٥٠٠ فرصة عمل منها ٢٥٠ للمقاتلين السابقين و ١٠٠ للنساء.

سابعا - الجوانب الاقتصادية والاجتماعية

٤٨ - سيكون استئناف العمل الزراعي أساسيا لإعادة توطين وإدماج المشردين واللاجئين، ومعظمهم من المناطق الريفية. لذلك رصد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أموالا لشراء تقاوي الأرز والفول السوداني وبذور البقول في إطار مشروع تنفذه منظمة الأغذية والزراعة. ويجري حاليا توزيع هذه البذور على المزارعين. وفي إطار مشروع ينفذه مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، يوفر البرنامج الإنمائي مساعدة طارئة متنوعة، بما في ذلك الدعم التعليمي، وتوفير الكهرباء لمستشفى ج. ف. كينيدي التذكاري، والدعم السوقي لإيصال المساعدة الإنسانية.

٤٩ - وأقر البرنامج الإنمائي أيضا مشروعا يرمي إلى مساعدة المؤسسات العامة الأساسية التي ستساعد في برامج إعادة التوطين والإدماج، بما في ذلك وزارات التخطيط والشؤون الاقتصادية، والعدل، والتجارة والزراعة ومكتب الميزانية. ويمول البرنامج الإنمائي، إلى جانب منظمة الصحة العالمية ومنظمة الطيران المدني الدولي، مشاريع أخرى لتعزيز فرقة عمل للتصدي السريع للأوبئة، وتحسين سلامة حركة النقل الجوي بمطار جيمس سبريغس بين في منروفيا.

تخطيط عملية التعمير

٥٠ - يجري حاليا تنشيط عملية التعمير التي بدأت قبل نيسان/أبريل ١٩٩٦ بقيادة مشتركة بين البرنامج الإنمائي والبنك الدولي. ويتوقع أن تنتهي صياغة خطة التعمير قبل نهاية الربع الثالث من السنة الجارية، مما سيجعل الحكومة التي سيجري تشكيلها بعد الانتخابات مجهزة على نحو أفضل لإعادة بناء البلد.

٥١ - وتساعد منظمة الأغذية والزراعة في وضع خطة وطنية لإعادة الإدماج في الزراعة وذلك بتوفير فرص العمل للمزارعين المتضررين من الحرب، والقرويين العائدين والمقاتلين السابقين في قرابة ٢٠٠ مجتمع قروي.

ثامنا - الجوانب المالية

٥٢ - تقترح الميزانية المنقحة الثانية لبعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا (A/51/756/Add.1)، كما عدلتها اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية (انظر A/51/423/Add.1) المعروضة حاليا على الجمعية العامة للنظر فيها، رصد موارد يبلغ إجماليها ٠٠٠ ٩١٥ ٣١ دولار لمواصلة البعثة في الفترة من ١ تموز/يوليه ١٩٩٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٧، ولتنفيذ برنامج نزع السلاح والتسريح الذي انتهى في ٨ شباط/فبراير ١٩٩٦. وهي لا تتضمن موارد للعملية الانتخابية.

٥٣ - لذلك، وإذا قرر مجلس الأمن تمديد ولاية البعثة على النحو الموصى به في الفقرة ٦٥ أدناه، ستلتمس من الجمعية العامة في دورتها الجارية تلبية الاحتياجات الإضافية للعنصر للبعثة.

٥٤ - وحتى ١١ آذار/مارس ١٩٩٧، بلغت الاشتراكات المقررة غير المدفوعة للحساب الخاص للبعثة منذ بداية البعثة ٤,٦ ملايين دولار. وبلغ مجموع الاشتراكات المقررة غير المدفوعة لجميع علميات حفظ السلام حتى ١١ آذار/مارس ١٩٩٧ ما قدره ٨٢٩ ١ مليون دولار.

٥٥ - وفيما يتعلق بالصندوق الاستئماني لتنفيذ اتفاق كوتونو في ليبريا بلغ مجموع المساهمات الواردة حتى ١١ آذار/مارس ما قدره ٢٤,٧ مليون دولار، وبلغ مجموع النفقات المأذون بها ٢٣,٥ مليون دولار.

تاسعا - ملاحظات وتوصيات

٥٦ - إن التقدم الذي أحرز منذ تقريري الأخير عن بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا المقدم إلى مجلس الأمن لمدعاة للتفاؤل بوجه عام. ويمكن، على وجه الخصوص، اعتبار نتائج عملية نزع السلاح وتسريح الجيش وإن لم تكن ناجحة تماما نتائج ممتثلة إلى حد بعيد لاتفاق أبوجا. ومما يدعو إلى التفاؤل أيضا ما تم من إنعاش المجتمع المدني الليبري وتحسن الحالة الأمنية في جميع أنحاء البلد، فضلا عن استئناف الحكومة الانتقالية الوطنية الليبرية اجتماعات مجلس الوزراء، والاصلاحات التي استهلت في قوات الشرطة.

٥٧ - وعلى الصعيد العسكري، أود الاعراب عن تقديري لحكومة الولايات المتحدة لنقلها الكتائب الإضافية من غانا ومالي لتعزيز قدرات فريق المراقبين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا، لحكومتي الدانمرك وهولندا للمساعدة التي تفضلتا بتقديمها. وينبغي أن يكون المجتمع الدولي مستعدا لمساعدة البلدان الأخرى الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا التي تعهدت بتقديم قوات إلى فريق المراقبين التابع للجماعة، كما ينبغي أن يكون مستعدا لتقديم ما قد يحتاج إليه فريق المراقبين نفسه من مساعدة بغية تعزيز قدراته في الميدان وتمكينه من تهيئة ظروف أمنية تساعد على إجراء انتخابات حرة ونزيهة.

٥٨ - وبينما أرحب بالتحسن التي شهدته الحالة الأمنية في ليبريا، فإن اكتشاف فريق المراقبين لوجود أسلحة في مقر الحكومة ثم في منزل الحاج كروما في اليوم التالي لأمر يثير عظيم القلق. ولكن يحدوني شعور بالرضا لأن هاتين الحادثتين لم تثيرا حتى الآن على ما يبدو أي رد فعل عنيف. وأشيد بالإجراء الفوري والفعال الذي اتخذه فريق المراقبين، وأؤيد بقوة دعوته إلى ضبط النفس.

٥٩ - ويجب أن يكون التركيز الرئيسي لبعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا موجها في الوقت الحالي نحو الانتخابات المقبلة. وإني أؤيد التوصيات التي قدمتها لجنة التسعة التابعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (انظر الفقرة ٢٠ أعلاه). وإذا ما وافق مجلس الأمن على الأنشطة التي أقترح أن تنفذها بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا والوارد بيانها في الفرع الرابع من هذا التقرير، فسأطلب بصورة عاجلة

من الجمعية العامة تخويلي سلطة مالية من أجل توفير الموارد التي ستمكن البعثة من الاضطلاع بفعالية بمهمة مراقبة هذه المرحلة الأخيرة من خطة أبوجا للسلام والتحقق منها.

٦٠ - والجدول الزمني لإجراء الانتخابات ضيق للغاية. ولا بد، إذا ما أريد للانتخابات أن تعقد في موعدها المحدد وهو ٣٠ أيار/ مايو، أن تضطلع لجنة الانتخابات الليبرية وشركاؤها الدوليون، ومنهم بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا، بكم ضخم من الأعمال التحضيرية المعقدة والشديدة الدقة. وفي حين أشيد بما أنجزته حتى الآن الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ومجلس الدولة والمجتمع المدني الليبري، والاتحاد الأوروبي، ووكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة، والمؤسسة الدولية للنظم الانتخابية، لا يسعني إلا أن أعرب عن قلقي إزاء التأخر في إنشاء اللجنة المستقلة الجديدة المعنية بالانتخابات وفي تنصيب المحكمة العليا المعاد تشكيلها، وما لهذا التأخر من آثار على العملية الانتخابية. ويجب أن تبذل الأمم المتحدة ووكالاتها كل ما في وسعهما لتكفلا قيامهما أيضا في الوقت المناسب وبأسلوب منسق وفعال بما يلزم للحفاظ على الزخم الضروري في هذا الجهد المشترك.

٦١ - وفريق المراقبين التابع للجماعة الاقتصادية هو الركيزة الأساسية في توفير الأمن الوافي للانتخابات. وإذا ما أريد نجاح هذه الانتخابات، فلا بد من أن يحصل فريق المراقبين التابع للجماعة الاقتصادية على الموارد التي تلزمه لأداء المهام المسندة إليه. وتتصل احتياجات فريق المراقبين بالنقل، ولا سيما صيانة المركبات وقطع الغيار لها، والمنتجات النفطية والاتصالات، والاحتياجات الطبية، ومعدات مكافحة الشغب. وإني أناشد البلدان المانحة أن تتبرع لتلبية هذه الاحتياجات، وأعرب عن تقديري لحكومة اليابان للمنحة السخية البالغة ٠٠٠ ٣٠٠ دولار التي قدمتها إلى صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لليبريا وخصصتها لأنشطة المساعدة الانتخابية والبرامج الانتقالية للمقاتلين الذين نزعت أسلحتهم.

٦٢ - ولاحظ رئيس الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا في رسالته إلي المؤرخة ١٨ شباط/فبراير، أن فريق المراقبين التابع للجماعة سيبدأ انسحابه من ليبريا بعد الانتخابات بستة أشهر، وأقترح في معرض ذلك استهلال عملية لإعادة تشكيل القوات المسلحة الليبرية والشرطة ووكالات الأمن الأخرى، بمساعدة من الأمم المتحدة والمجتمع الدولي. وإني أعتبر ذلك خطوة ضرورية لبناء السلام لا بد وأن تساعد الحكومة القادمة على البناء على أساس التقدم الذي أحرز في الأشهر القليلة الماضية.

٦٣ - وكما لاحظت في رسالتي إلى رئيس مجلس الأمن المؤرخة ٢٥ شباط/فبراير (S/1997/167)، كشف الاجتماع الوزاري الثاني للمؤتمر الاستثنائي المخصص لدعم عملية السلام في ليبريا عن وجود قدر لا يستهان به من الدعم الدولي للجهود التي بذلها الليبريون، والجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا، والأمم المتحدة وغيرها من أجل حل مشاكل هذا البلد. وآمل أن يواصل المجتمع الدولي الاستجابة بسخاء لاحتياجات الشعب الليبري وحكومته القادمة.

٦٤ - وعلى الرغم من أنه لا يزال هناك الكثير الذي يتعين القيام به، من الضروري أن نكون يقظين حيال الأخطار التي لا تزال ماثلة، فإن فرص السلام في ليبريا تبدو الآن أكثر تبشيرا بالخير منها في أي وقت مضى منذ بدء الحرب الأهلية؛ ويستحق شعب ليبريا التقدير على مرونته ومثابرته في سعيه لتحقيق السلام. ويرجع قسط كبير من الفضل في ذلك إلى الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ورئيسها وإلى فريق المراقبين التابع لهذه الجماعة. وأود أيضا أن أشيد بالمساهمة الهامة التي قدمها ممثلي الخاص، السيد أنتوني نياكيي، والأفراد العسكريون والمدنيون التابعون لبعثة مراقبة الأمم المتحدة في ليبريا، ومنسق الشؤون الإنسانية، ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية وموظفوها. لقد كدح هؤلاء في ظروف صعبة لم تكن خالية من تعرضهم شخصيا للخطر ولم يكن لديهم في أحيان كثيرة سوى موارد شحيحة.

٦٥ - وبناء على ما تقدم، أوصي بأن يمدد مجلس الأمن ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا لفترة ثلاثة أشهر تنتهي في آخر حزيران/يونيه ١٩٩٧، وأتوقع أن أكون بوسعي عندئذ أن أقدم تقريرا عن سير الانتخابات ونتائجها، بما في ذلك أي انتخابات إعادة رئاسية قد يلزم إجراؤها.

المرفق الأول

نزع السلاح: حسب الفصائل، في ٩ شباط/فبراير ١٩٩٧

الفصيل	القوام المقدر		المقاتلون المنزوعو السلاح	النسبة المئوية
	الأصلي	المنتج		
الجبهة الوطنية القومية الليبرية	٢٥ ٠٠٠	١٢ ٥٠٠	١١ ٥٥٣	٩٢,٤٢
حركة التحرير المتحدة من أجل الديمقراطية في ليبريا	١٢ ٤٦٠	٦ ٨٠٠	٥ ٦٢٢	٨٢,٦٨
القوات المسلحة الليبرية	٨ ٧٣٤	٧ ٠٠٠	٥٧١	٠٨,١٥
حركة التحرير المتحدة من أجل الديمقراطية في ليبريا (جناح جونسون)	٧ ٧٧٦	٣ ٨٠٠	١ ١١٤	٢٩,٣٢
المجلس الليبري للسلام	٤ ٦٥٠	٢ ٥٠٠	١ ٢٢٣	٤٨,٩٢
قوات الدفاع الليبرية	٧٥٠	٤٠٠	٢٤٩	٦٢,٢٥
المجموع	٥٩ ٣٧٠	٣٣ ٠٠٠	*٢٠ ٣٣٢	٦١,٦١

* لا يشمل هذا العدد المقاتلين الذين نزع سلاحهم مباشرة فريق المراقبين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا في نقاط تفتيش مختلفة في منروفيا وفي أماكن أخرى غير أماكن نزع السلاح الرسمية التي يديرها أفراد بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا.

المرفق الثاني

تكوين العنصر العسكري لبعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا في ١٥ آذار/ مارس ١٩٩٧

	المراقبون العسكريون	غيرهم[أ]	المجموع
أوروغواي	٢		٢
باكستان	١٤[ب]		١٤
بنغلاديش	٧	٧	١٤
الجمهورية التشيكية	٥		٥
الصين	٧		٧
كينيا	١٣		١٣
ماليزيا	٣		٣
مصر	١٤		١٤
نيبال	٦		٦
الهند	١٤		١٤
المجموع	٨٥	٧	٩٢

(أ) الموظفون الطبيون.

(ب) يشمل هذا العدد مراقبا سيلتحق بالبعثة عما قريب.

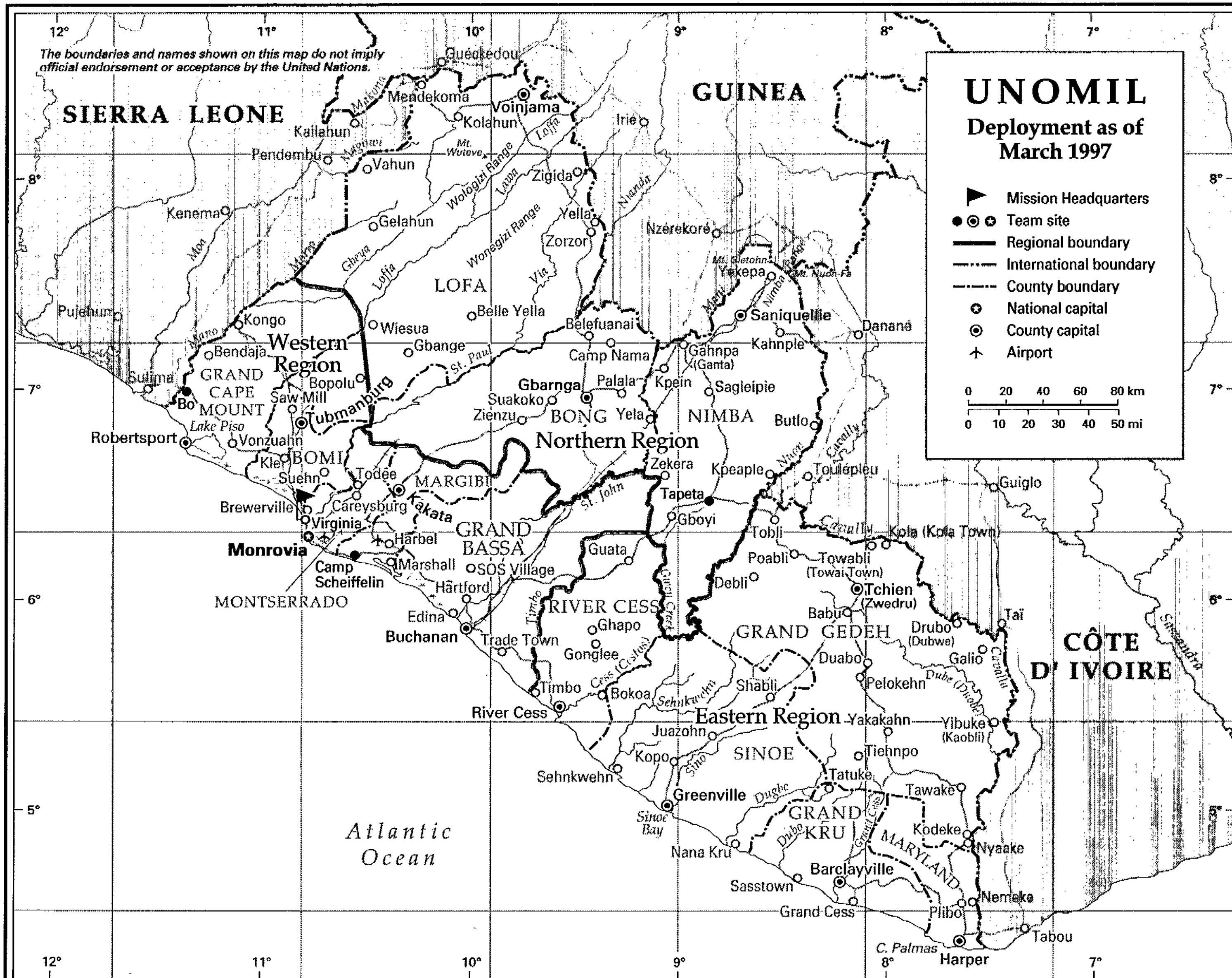

Map No. 3802 Rev. 22 UNITED NATIONS
March 1997

Department of Public Information
Cartographic Section